تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

على طريق إحيائها بعد سنوات على انقطاعها علاقات مصر مع إيران وتركيا: من القطيعة إلى التطبيع

في ظل نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب، متسارع الخطى، يشق نظام اقليمي جديد طريقه وتدخل منطقة الشرق الاوسط مرحلة جديدة يعاد فيها خلط اوراق السياسات والعلاقات بين دول المنطقة، ويتم اطفاء بؤر التوتر والصراعات وترسيخ سياسة التهدئة والتقارب

بعد اتفاق سعودي ـ ايراني ارخى بظلاله وتأثيراته على مجمل المنطقة، وبعد تقارب عربي ـ سوري اعاد احياء الجامعة العربية ودورها، لاحت اجواء انفتاح وانفراج، وبدأت عملية تقارب وتطبيع بين مصر وكل من تركيا وايران.

تمضي مصر قدما في تعزيز علاقتها مع المملكة السعودية، ويقول امين عام الجامعة العربية احمد ابوالغيط ان التوافق بين المملكة العربية السعودية ومصر ودول عربية اخرى، خصوصا في شمال افريقيا، يمكن ان يؤدي الى تغيير جوهري في الوضع العام العربي كله وفي العالم الخارجي. وما يحدث الان يمكن البناء عليه للوصول الى ثوابت للعلاقات العربية مع الدول الاقليمية غير العربية.

وتولي مصر اهتماما خاصا للملف الفلسطيني، وقبل ايام وصل الى القاهرة وفدان قياديان من حركتي حماس والجهاد تلبية لدعوة رسمية هي الثانية من نوعها هذا العام. وشهدت المشاورات مجموعة من التوافقات مع المسؤولين المصريين، تتعلق في معظمها بالوضع الامني والاقتصادي في القطاع، كما شهدت المشاورات طرحا مبدئيا لتحريك ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي يشهد جمودا منذ سنوات.

على خط آخر، يتقدم الملف الافريقي الى مركز الصدارة، وقد بدأ الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي هذا الاسبوع جولة افريقية تشمل انغولا وزامبيا وموزمبيق، تتضمن المشاركة في اعمال القمة الثانية والعشرين للسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي "كوميسا"، ومواصلة تعزيز علاقاتها مع دول القارة في مختلف المجالات، لا سيما عن طريق تدعيم التعاون المتبادل على الاصعدة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، الى جانب الاولوية المتقدمة التي تحظى بها القضايا الافريقية في السياسة الخارجية المصرية.

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

> **مصر منهمكة بملفات السودان وليبيا وغزة ومهتمة بتطوير علاقاتها الاقليمية**

لكن يبقى ان التطور الابرز في علاقات مصر الاقليمية هو الذي يجري على خطي ايران وتركيا، بعد طول ركود وانقطاع وتأزم.

تسير مصر وايران على طريق احياء العلاقات بينهما، بعد اربعة عقود على انقطاعها. وتجلت محاولات التقارب في تصريحات ايرانية تشير الى الرغبة في التقارب مع مصر، وحل ملف شهد مستويات متباينة من التأزم والتحفظ والصمت طيلة عقود. غير ان مصر رهنت توطيد علاقتها بايران بموقف الدول الخليجية من ايران كونها اعتبرت ان امن الخليج خط احمر، وان اي تقارب لن يتحقق مع ايران طالما مثلت تهديدا لدول الخليج. فالقضية بالنسبة لها تتعلق بمحددات للسياسة العامة للدولة تقوم على حماية الامن القومي المصري اولا، ومن ثم الامن القومي العربي بصورة اشمل، وعدم التسرع في اتخاذ قرارات من دون مردود ايجابي للمصالح المصرية.

مصر لا تفضل الهرولة في اتجاه تطبيع كامل للعلاقات مع طهران، وتفضل اولا تقييم الموقف بتأن وعناية، ودراسة مسألة التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهل حدث تغيير في هذا الاطار ام لا؟ لذلك، هي تتعاطى مع ملف علاقاتها مع ايران باعتباره جسرا من الشوك يفترض ان تعبره لكن بالكثير من الحذر، خصوصا وانها تدرك ان النظام الايراني الحالي نظام ايديولوجي لا ترتهن تحركاته بالمكاسب والخسائر فحسب، بل بتنفيذ مشروع قومي في المنطقة يصعب جدا على طهران ان تتنازل عنه، الامر الذي يعني بقاء حضور دوافع التوتر باستمرار، غير ان ذلك لن يمنع مصر من التجاوب مع الدعوات والاشارات والمحاولات الايرانية التي لا تتوقف منذ فترة للتقارب مع مصر وعبر وساطات عربية برز منها العراق وعمان، الامر الذي يرجح ان تشهد العلاقات بين البلدين تقدما ملموسا يصاحبه رفع درجة العلاقات الدبلوماسية وتعيين سفير ايراني في مصر.

في الواقع، لا يمكن الجزم سلبا او ايجابا بمستوى هذه العلاقات خلال المدى القريب. فعلى الرغم من ان اعلان التطبيع قد يحدث في اي لحظة، بما يمهد للقاء يجمع رئيسي مصر وايران، الا ان ثمة عقبات يجري العمل على حلحلتها، وسط استمرار جولات الوسطاء المكوكية من مسقط الى بغداد فالقاهرة وطهران. فالعلاقات المصرية ـ الايرانية معقدة الى درجة كبيرة، فهي لا تقوم على المصالح والمكاسب الاقتصادية، بل يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالامني بالفكري، اذ ان هناك مبادئ ومحددات رئيسية تتبناها مصر، من بينها: احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون

> **تصفير مشكلات المنطقة سيمثل دفعة قوية للاستقرار الاقليمي برمته**

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان.

الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي.

الداخلية للطرف الآخر، خصوصا دعم الحركات الاسلامية في الداخل المصري وفي غزة ايضا، وعدم المساس باهتمامات الامن القومي للدول الاقليمية المجاورة، ومراعاة توازن المصالح.

الكرة في ملعب ايران التي تواجه اختبارا في شأن النهج الجديد الذي تقدمه، وما اذا كان يعبر عن خيار استراتيجي، ام مجرد تحركات تكتيكية. السياسة الايرانية محور اختبار، وقراءة من جانب قوى اقليمية رئيسية، وثمة ضرورة لبناء توافق، بين القاهرة وطهران على الملفات الخلافية، ووضع النقاط على الحروف قبل التحرك بمستوى العلاقات الثنائية الى مستويات اوسع مما هي عليه الان.

لم يتوقع كثيرون ان تكون الانعطافة في العلاقات المصرية - التركية بتلك السرعة، وبهذا التصاعد، بعدما شهدت العلاقات بين البلدين توترا منذ الاطاحة بالرئيس المصري الاسبق محمد مرسي في العام 2013، والذي كانت انقرة تؤيده. ففي غضون نصف عام، تجاوزت القاهرة وانقرة جفاء وتوترا في علاقتهما دام لعقد كامل، وانتقل البلدان سريعا من مساعي تطبيع العلاقات، الى الاتفاق على ترفيع التمثيل الدبلوماسي، وربما تشهد الفترة المقبلة لقاء قمة بات متوقعا بين رئيسي البلدين. هذا التطور المهم جاء في اعقاب جولات تفاوضية بين الجانبين تم خلالها التفاهم على ترتيبات كثيرة في مجال العلاقات الثنائية والاوضاع الاقليمية. هذه المفاوضات سواء الاستكشافية او لقاءات وزيري خارجية البلدين مهدت ارضية مناسبة قادت الى قرار التطبيع.

لا يجب النظر الى تطبيع العلاقات المصرية ـ التركية في معزل عن التطورات التي تحدث في المنطقة والتغيرات التي طرأت على البيئة الاقليمية، سواء بسبب تداعيات الحرب الاوكرانية ـ الروسية، وايضا التحديات المشتركة التي تواجه دول المنطقة والتي فرضت على هذه الدول ان تجد طرقا للتغلب على المشكلات في العلاقات الثنائية بما يضمن مواجهة هذه التحديات بشكل مشترك.

الاعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل وتعيين سفراء، يعني ان هناك ارادة سياسية قوية من البلدين لدفع العلاقات الثنائية في كل المجالات بما يعيد الزخم الذي كانت عليه قبل ذلك. ويتوقع ان يؤدي تطبيع العلاقات الثنائية الى تعزيز الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، والى حلحلة القضايا الخلافية بما فيها ليبيا وسوريا والعراق وملفي شرق المتوسط، خصوصا ما يتعلق بتحديد الحدود البحرية او السياسات الخاصة باستغلال الغاز والنفط، وجماعة الاخوان المسلمين.

الطرفان المصري والتركي يدركان تماما قيمة ما يمكن ان يقدمه كل طرف الى الاخر. فمصر تستطيع لعب دور مهم يدعم مسار تطبيع العلاقات التركية - السورية، واستيعاب تركيا في منظومة منتدى غاز شرق المتوسط. في المقابل تستطيع تركيا دفع المسار الليبي خطوات الى الامام، كما ان معادلة العلاقات بين مصر وتركيا واسرائيل، يمكن ان يكون لها ثقل مستقبلي في مواجهة العديد من التحديات التي تشهدها المنطقة. كما ان البعد الاقتصادي عامل اساسي وحاسم في استعادة العلاقات المصرية - التركية لطبيعتها، لأن الازمات الاقتصادية التي عانتها الدولتان خلال الفترة الماضية دفعت في اتجاه تغليب اطر التعاون وتسوية المشكلات، بحثا عن حلول تنعش الاقتصاد، لادراك كل دولة انها في حاجة الى الدولة الاخرى.

تنقية اجواء العلاقات المصرية - التركية يمكن ان تساهم في اغلاق ملف شائك، وهو ترسيم الحدود البحرية في منطقة شرق المتوسط، ومصر وتركيا بلدان محوريان في هذا الصدد، ومن شأن التقارب بينهما تقريب الحل النهائي للعديد من المشكلات في تلك المنطقة الحيوية.

استعادة العلاقات المصرية - التركية لطبيعتها يخدم توجهات اقليمية، تدفع في اتجاهها المملكة العربية السعودية، وهو ارساء نموذج التنمية الاقليمية عبر تصفير مشكلات المنطقة، وهو ما سيمثل دفعة قوية للاستقرار الاقليمي برمته.